المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾

[الأحزاب :٧٠-٧١].

أَمَّا بعد: فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثمَّ أَمَّا بعد: فهذا بحثٌ موجز حاولت فيه جمع كلام أهل العلم في تعريف «الإخفاء، وكيفيته، وأسبابه»؛ لما رأيتُ من اختلاف حادث من بعض المعاصرين في كيفية النطق بالإخفاء خاصَّة «الإخفاء الشفوي والإقلاب» وسميته «**إرشاد القراء إلىٰ كيفية الإقلاب والإخفاء**» وما أردت إلاَّ أن نكون علىٰ بصيرة من أمرنا، فإذا أردنا أن نُرجِّح رأيًا، أو نضعف آخر؛ كان هذا علىٰ دليل ثابت من أقوال سلفنا الصَّالح أهل العلم، وكما فهموه هم، ولا يكون كلامنا علىٰ هوىٰ واستحسان منَّا.

وكما قال ابن الجزري:

فكن علىٰ نهج سبيل السلف

في مُجمَع عليه أو مختلف

أسأل الله أن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأن يُوفِّقنَا لقبول الحق، ولا يصرفنا عنه صارف.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

تمهيد

أبدأ بذكر بعض الأسباب التي تصرف العبد عن قبول الحق.

فنقول -وبالله التوفيق-: لعدم قبول الحق أسباب ذكرها أهل العلم[(١)] ومنها:

* الغفلة عن سؤال الله الهداية للحق:

كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:٤٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد يُشكل الشيء ويشتبه أمره في الابتداء، فإذا حصل الاستعانة بالله، واستهداؤه، ودعاؤه، والافتقار إليه، أو سلوك الطريق الذي أمر بسلوكها؛ هدىٰ الله الذين آمنوا لما اختلفوا

---

(١) أغلب هذا الفصل من كتاب «الصوارف عن الحق» للشيخ حمد بن إبراهيم العثمان، ط. دار الإمام أحمد.

فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم».

وقال ابن القيم: «وإذا عظم المطلوب، وأعْوَزَكَ الرفيق الناصح العليم؛ فارحل بهمتك من بين الأموات، وعليك بمُعَلِّم إبراهيم»[(١)].

* أسلوب المخاطبة بالحق:

لا شك أن الله أمر مخاطبة المدعوِّ بالتي هي أحسن، وحَثَّ النبيﷺ علىٰ استعمال الرفق في كل شيء.

قال الغزالي: «فهؤلاء يجب التلطف بهم في استمالتهم إلىٰ الحقِّ، لا في معرض اللجاج والتَّعَصُّب، فإنَّ ذلك يُهيِّج بَوَاعث التمادي والإصرار».

وقال العلامة صديق حسن خان: «إن الرد بالتوبيخ يهتك حجاب الهيبة، ويورث الجرأة علىٰ الهجوم بالخلاف، ويهيج الحرص علىٰ الإصرار».

* كثرة المخالفين:

كثرة أهل المذهب تجعل البعض يَتَوَهَّم ضعف قول مخالفهم.

* التفريط في تحري الحق:

قال ابن الجوزي: «المصيبة العظمىٰ: رضا الإنسان عن نفسه، واقتناعه

---

(١) يقصد رب العزة -تبارك وتعالىٰ-.

بعلمه، وهذه محنة قد عَمَّت أكثر الخلق».

* التقليد:

المقلد سماه السَّلَف بالإمَّعَة، والمقلد يلتزم قول عالم مطلقًا في جميع المسائل .. فالواجب علىٰ المكلف أن يدور حيث دار الحق؛ لا أن يدور حيث دار شيخه؛ فالتقليد من أعظم الصَّوَارف عن الحقِّ؛ لأن صاحبه يلتزم قول عالم ينتصر له انتصارًا مطلقًا، والبعض إذا تكلمت معه، وأرشدته إلىٰ خلاف قوله، ونبهته إلىٰ مأخذ الحكم؛ بادرك بقوله: أنت أعلم أم الإمام الفلاني؟!!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإذا قيل لهذا المستهدي المسترشد: أنت أعلم أم الإمام الفلاني؟! كانت هذه معارضة فاسدة؛ لأن الإمام الفلاني قد خالفه في هذه المسألة مَنْ هو نظيره».

بل الواجب علىٰ طالب العلم: أن يستعين بالعلماء في فهم النصوص، فهناك فرق بين تقليد العالم والاستعانة به.

* العجب:

قال ابن تيمية: «ألا ترىٰ أن الذي يُعَظِّم نفسه بالباطل يريد أن يَنصُرَ كُلَّ ما قاله ولو كان خطأ».

قال الفضيل بن عياض: «أن تخضع للحق، وتنقاد له ممن سمعته، ولو كان أجهل الناس لزمك أن تقبله منه».

* الحسد:

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي: «وإنك لتجد من المتسبين إلىٰ العلم مَنْ يحرص علىٰ تخطئة غيره من العلماء ولو بالباطل؛ حسدًا منه لهم، ومحاولة لحط منزلتهم عند الناس».

وقال العلامة ابن العثيمين: «لكن مع الأسف أنه بين العلماء أشد، وبين طلبة العلم أشد، مع أنه كان الأولىٰ والأجدر أن يكون أهل العلم أبعد الناس عن الحسد، وأقرب الناس إلىٰ كمال الأخلاق».

* الاعتقاد ثم الاستدلال:

فهذا من أعظم الفوارق بين السنِّي والبدعي، فالسني يُؤخِّر هَوَاه ويجعله تبعًا للأدلة، والمبتدع يجعل هواه حاكمًا علىٰ الشرع.

قال الشاطبي: «ولذلك سُمِّي أهل البدع: (أهل الأهواء)؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتىٰ يصدروا عنها؛ بل قَدَّمُوا أهواءهم، واعتمدوا علىٰ آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك».

* صدور الخطأ من شيخ له القبول:

قد يَصْدُر الخطأ من إمام له قبول ومحبَّة من أتباعه وتلاميذه وعَامَّة المسلمين، فيروج هذا الباطل علىٰ محبيه؛ لما يعلمونه من حال شيخهم من تحرِّي السنَّة، وطلب الحقِّ؛ فينقادون لقوله، وتحجبهم محبته عن ملاحظة خطئه ورَدِّه.

قال ابن القيم: «**والمراد به**: أنَّ حُبك للشيء يُعمي ويصم عن تأمل قبائحه ومساويه، فلا تراها، ولا تسمعها وإن كانت فيه».

قال المقبلي: «فإنَّ الناس يَدُورُونَ بدَوَران ما يقوم به الوقت من حدوث مقالة يوطئها شيخ قد ابتلي بالقبول فيهم».

ومن الأسباب المعينة علىٰ عدم الانصياع وراء هذا الصارف: العلم بأن ذلك الفعل أو القول إن كان انتحله من يُقتَدَىٰ به؛ فالمخالفون له إن لم يكونوا أفضل منهم فليسوا بدونهم،وإلا فلا نقول كما قال الشاعر:

إذا قالت حذام فصدقوها
فإن القول ما قالت حذام

فاللَّهُمَّ يا مُصَرِّف القلوب صَرِّف قلوبنا لطاعتك.

والله الموفق والهادي إلىٰ سواء السبيل.

❊ ويدور بحثنا في النقاط الآتية:

١ – تعريف الإخفاء.

٢ – لا فرق في اللفظ بين الإقلاب والإخفاء الشفوي.

٣– اختلاف أهل العلم في إخفاء الميم الساكنة قبل الباء.

٤– إجماع أهل العلم علىٰ قلب النون الساكنة قبل الباء ميمًا خالصة مع الإخفاء والغنة.

٥– شبهات والرَّد عليها.



أولاً: الإخفاء

* تعريفه .. ووصف كيفيته:

قال ابن الجزري[١]: «واعلم أن الإخفاء عند أئمتنا هو حال بين الإظهار والإدغام».

وقال أيضًا[٢]: «والمخرج السابع (الخيشوم) وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بغنة، **فإنَّ مخرج هذين الحرفين يَتَحَوَّل من مخرجه في هذه الحالة**[٣] عن مخرجها الأصلي -علىٰ القول الصحيح- كما يتحول مخرج

---

(١) النشر (٢/ ٢٧).

(٢) النشر (١/ ٢٠١).

(٣) يذكر ابن الجزري أولاً تعريف الإخفاء، ثم يصف بعد ذلك كيفية تطبيق هذا التعريف، فقال: «الإخفاء: حالة بين الإظهار والإدغام». ثمَّ عند تطبيق هذا =

حروف المد من مخرجها إلىٰ الجوف علىٰ الصَّواب، وقول سيبويه: إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة. إنما يريد النون الساكنة المظهرة».

قال ابن الباذش(١) عند الكلام علىٰ الميم الساكنة التي بعدها باء، وبعد أن ذكر اختلاف العلماء فيها بين الإظهار والإخفاء، واختار الإظهار، فوصف كيفية الإظهار، ثم وصف كيفية الإخفاء ..

فقال في وصف الإظهار: «وقال لي أبو الحسن بن شريح فيه بالإظهار، ولفظ لي به، **فأطبق شفتيه علىٰ الحرفين إطباقًا واحدًا**».

ثم وصف الإخفاء لمن أخذ به فقال: «قال لي أبي رضي الله عنه: المعول عليه إظهار الميم عند الفاء والواو والباء، ولا يتجه إخفاؤها عندهن **إلاَّ بأن يُزَال مخرجها من الشَّفَة**، ويبقىٰ مخرجها من الخيشوم، كما يُفعل

=

التعريف قال: «... فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي».

ولم يُفرِّق ابن الجزري بين كيفية إخفاء النون والميم فانتبه لهذا، فكل ما يُقَال في إخفاء النون يُقَال في إخفاء الميم، كما سيأتي في أمثلة عبد الوهاب القرطبي وغيره.

(١) الإقناع (ص١١٠-١١١).

ذلك في النون المخفاة»[١].

---

(١) صاحب الكتاب كما ترىٰ أخذ بمذهب إظهار الميم التي بعدها «باء، واو، فاء»، فوصف الإظهار بأن تطبق شفتيك علىٰ الحرفين، وعندما وصف الإخفاء لمن أخذ به قيده بأن يُزال مخرج الميم من الشفة، ويذهب إلىٰ الخيشوم، كما يفعل في إخفاء النون الساكنة.

فوصفه هنا مطابق لوصف ابن الجزري السَّابق، بل أوضح منه، فهو:

أولاً: قيَّده صراحة بأن تترك الميم الشفة، فَمَنْ أطبق الشفتين جَعَل الميم من الشفة ولم تتركها؛ فهو عنده إظهار بغنَّة، وهذا لم يقل به أحدٌ من أهل العلم إلاَّ أحد المعاصرين، فقال -وهذا مُسَجَّل عندي بصوته-: «ظللت أبحث هذه المسألة أكثر من عشرين عامًا، ولو كنت في زمن أهل العلم المتقدمين لسَمَّيتُه إظهارًا بغنَّة؛ لأنَّ تسميته بالإخفاء ليس صحيحًا»!!

ثانيًا: وصف كيفية الإظهار «بأن نطبق الشفتين»، وبضدها تتميز الأشياء.

ثالثًا: سَاوَىٰ بين كيفية إخفاء الميم وإخفاء النون صراحة فقال: «كما يُفعل في النون المخفاة».

يقول صاحب كتاب «فتح العلي المجيد في أحكام التجويد» (ص٤٩):

«**أقول**: إن كان الإخفاء الشفوي يكون علىٰ صفة الإظهار مع الغنَّة المحضة؛ فأين حظ الميم الساكنة التي بعدها باء من الإخفاء، والإخفاء في اللغة هو: الستر، والعلماء لم يختاروا هذا المصطلح عبثًا، ومن المعلوم أنَّ هناك ارتباطًا =

قال أبو عمرو الداني[(١)]: «وأمَّا إخفاء النون والتنوين فحَقُّه أن يُؤتَىٰ بهما لا مُظهرين ولا مُدغمين، فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل اللسان بهما»[(٢)].

=

وثيقًا بين المعنىٰ في اللغة والمعنىٰ في الاصطلاح، وهذا يظهر لكل مُتأمِّل في جميع التعريفات، فإذا كان الأمر كذلك؛ فماذا ستر من جسم الميم المخفاة إذا كان النطق علىٰ صفة الإظهار بإطباق الشفتين إطباقًا كاملاً.

وتأمل في إخفاء النون في نحو: ﴿مِن شَىۡءٍ﴾. ﴿وَمَن فِيهَآ﴾. تلاحظ أن طرف اللسان يكاد أن يلتصق بموضع خروج النون من شدَّة قُربه منه، ولكن يبقىٰ فرق دقيق بينهما، وهذا ما اصطلح العلماء علىٰ تسميته: إخفاء، ولو التصق اللسان مع مخرج النون لعُدَّ إظهارًا حتىٰ مع بقاء صوت الغنَّة وهذا باتفاق.

ومع أنَّ الإخفاء هو حالة بين الإظهار والإدغام؛ ولكن مع هذا يُعَدُّ إلصاق اللسان بمخرج النون إظهارًا حتىٰ مع بقاء الغنَّة، وقُلْ مثل ذلك في الميم، أي: إن إخفاء الميم يكون بدون الالتصاق الكامل بينهما، ولو التصقتا التصاقًا كاملاً لكان إظهارًا حتىٰ مع بقاء الغنَّة علىٰ ما وَضَّحنَاه في إخفاء النون؛ فتأمَّل هذا أيضًا جيدًا».

(١) التحديد والإتقان (ص١٠٢).

(٢) وكذلك يُقَال في إخفاء الميم «فيكون مخرجها من الخيشوم لا غير، وتترك الشفة».

وقال أيضًا[١]: «والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وهو عَارٍ عن التشديد فاعلمه، وبالله التوفيق».

قال الصفاقسي[٢]: «السابع عشر: الخيشوم: والمراد به هاهنا الأنف، والخرق الذي بينه وبين الفم وهو مخرج التنوين، والميم والنون الساكنتين حال الإخفاء والإدغام بغنة، وسيأتي حكم ذلك -إن شاء الله تعالىٰ- في بابه مفصلاً، **وينتقل مخرجهما في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي إلىٰ الخيشوم**».

قال المالقي[٣] **عند وصفه للإظهار والإخفاء .. قال في الإظهار:**

«..لأن الحرف الظاهر لا يمكن حصوله **إلا بإعمال العضو المخصوص به فيه** ...».

ثم قال في الإخفاء: «.. **حقيقته**: إنما تحصل عند ترك إعمال العضو .. وإذا ثبت هذا صَحَّ أنَّ الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام ..».

إذن فالإخفاء يكون: بعدم إعمال العضو، والإظهار يكون: بإعمال

---

(١) التيسير (ص٤٥).

(٢) تنبيه الغافلين (ص٣٥).

(٣) الدر النثير شرح التيسير (ص٤٥٣).

العضو، والعضو هنا: الشفة بالنسبة للميم، وطرف اللسان بالنسبة للنون.. فمن أطبق الشفتين أعمل العضو فهو مُظهِر، ومن ألصق طرف لسانه بما يقابله من مقدم الفم فهو مُظهِر.

بهذا يتضح لك أن المالقي إذا أراد أن يخفي الميم لم يطبق الشفتين، وإذا أراد أن يظهر أطبق.

وهنا نُنبِّه علىٰ مسألة مُهمَّة وهي:

أن المالقي أخذ بإظهار الميم المقلوبة؛ لذلك عندما وصف حكمها قال: أن تطبق الشفتين كما تفعل في نطقك كلمة: (الخمر، الشمس)، كما سيأتي مفصلاً، وقد نبَّه ابن الجزري علىٰ وهم وخطأ مَنْ قال بالإظهار؛ لأن إخفاء الميم المقلوبة إجماع متفق عليه، وسيأتي تفصيل ذلك في باب الإقلاب.

وقال عبد الوهاب القرطبي[١]: «وأمَّا الإخفاء فحكمٌ يجب عند اجتماع حرفين أخذا حالة متوسطة بين المباعدة في ذينك والمقاربة، وسبق أحدهما بالسكون، كقوله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ﴾. ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾. وما أشبه ذلك، وحقيقته: السترة؛ لأنَّ المخرج

(١) الموضح (ص١٢٢).

يستتر بالاتصال»[١].

وقال أيضًا عند الكلام علىٰ حكم الميم الساكنة[٢]: «... الميم إذا سكنت عند (الفاء والواو) في مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي﴾. و﴿هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾. فأظهر غنتها، وأجد إسكانها، وتوق إزعاجها، وسبق الحركة إليها بأن تطبق[٣] شفتيك، وتلحق ثنيتك بمخرج الفاء، وتضم شفتيك علىٰ الواو عند انفتاح شفتيك علىٰ الميم في وقت واحد، ومن غير إبطاء يئول إلىٰ التشديد، ولا اضطراب يُوهم الإزعاج والتحريك، **وهذا الأصل ينبغي أن يُستَعمَل في جميع ما يجب إظهاره**».

وقال أيضًا: «... والميم إذا سكنت وبعدها باء وَجَبَ إخفاء الميم معها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم﴾. ﴿هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾. وذلك

---

(١) الإخفاء: حقيقته السترة، فَمَنْ أطبق أظهر ولم يستر، وانظر كيف لم يفرق القرطبي بين إخفاء الميم وإخفاء النون، فمَثَّل بهما، فقال: «كقوله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ﴾. ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾. وما أشبه ذلك».

(٢) (ص١٣٠).

(٣) يصف كيفية إظهار الميم عند (الواو والفاء)، فيقول: «بأن تطبق شفتيك -أي: علىٰ الميم- .. وهذا الأصل ينبغي أن يستعمل في جميع ما يجب إظهاره». فمن أطبق فقد أظهر ولم يخفِ.

أنَّ الباء قربت من الميم في المخرج؛ فامتنع الإظهار واستوتا في أنَّ كل واحدة منهما تنطبق[١] بها الشفتان، فتحقق الاتصال والاستتار، وامتازت الميم عنها بمزية الغنَّة؛ فامتنع الإدغام، فلم يَبقَ إلا الإخفاء، وقد اختلف القُرَّاء في العبارة عنها، فقال بعضهم: هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما علىٰ أحدهما».

قال الفاسي[٢]: «**وعلة إخفائها عند الباء**: كونهما من الشفتين؛ فالتلفظ بهما مع الإظهار يَشقُّ».

قال المزي[٣]: «**وعلة** إخفاء الميم عند الباء لأنها من مخرجها».

---

(١) أي: مخرجهما بانطباق الشفتين، فكان هذا سببًا للإخفاء، وليس انطباقهما وصفًا للإخفاء كما توهمه البعض!!

وهكذا تحمل كل نصوص إطباق الشفتين إمَّا:

١- وصف للإظهار.

٢- علة ذهابهم للإخفاء، لا وصف للإخفاء، كما هو مُصرَّح في كلام الفاسي والمزي الآتي بعده.

٣- علة لعدم الإتيان بالرَّوم والإشمام، وسيأتي ذلك مفصلاً.

(٢) شرح الشاطبية (١/ ٢٠٦).

(٣) الفصول المؤيدة (١٢١).

وقال مكي[(١)]: «وذلك أنَّ النون السَّاكنة مخرجها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، ومعها غنَّة تخرج من الخياشيم، فإذا خفيت لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرًا »[(٢)].

قال ابن يالوشة[(٣)]: «**تنبيه**: وليحترز أيضًا من إطباق اللسان فوق الثنايا العليا عند إخفاء النون، وهو خطأ أيضًا، قال في لطائف الإشارات: وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلاً عن مخرج النون، والله سبحانه الموفق»[(٤)].

قال أبو الفتح المزي[(٥)] عند الكلام علىٰ حكم الميم الساكنة بعدها

---

(١) الكشف (١/ ١٦٦).

(٢) **يقول مكي**: «فإذا أخفيت لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرًا». وعليه فإذا أخفيت (الميم) لأجل ما بعدها؛ زال مع الخفاء ما كان يخرج من الشفتين منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرًا.

(٣) الفوائد المفهمة (ص٦٩).

(٤) وكذلك وليحترز أيضًا من إطباق الشفتين عند إخفاء الميم، وهو خطأ، وطريق الخلاص منه: تجافي الشفتين بعضهما عن بعض قليلاً.

(٥) الفصول المؤيدة (ص١٢٢).

باء: «.. قال تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾. فهذه ميم ساكنة لقيتها باء موحدة، وقد أجمع القرَّاء إلاَّ مَن شذَّ منهم علىٰ: أنَّ الميم الساكنة لا تدغم عند الباء، ثم اختلفوا بعد ذلك: هل تظهر أو تخفىٰ علىٰ ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها تظهر ولا تخفىٰ بغنَّة، وإليه ذهب كثير من المحققين كطاهر بن غلبون، وابن المنادي، والإمام شريح، وبه جزم مكي وغيرهم.

والثاني: أنها تخفىٰ، وإلىٰ هذا ذهب قوم منهم: أبو الحسن الأنطاكي، وأبو الفضل الخزاعي، وقد روي كل من الوجهين عن ابن المجاهد.

والثالث: التخيير في إظهارها وإخفائها، ونسبه بعضهم إلىٰ ابن المجاهد. وأيضًا قلت[(١)]: والقول بالبيان أشهر وعليه الأكثر، قال الإمام شريح: وبه قرأتُ، وبه أخذ أبو عمرو الداني، وبه أخذت عن عدَّة من مشايخي، وقالوا: **هذه صفة الإظهار، ولفظ به كلٌّ، فأطبق الشفتين علىٰ الحرف[(٢)] إطباقًا واحدًا.** وقال أبو جعفر بن الباذش: والمعول عليه

---

(١) قوله: «قلت». هل القائل المزي أو غيره الله أعلم؛ لأن المزي له كلام سابق علىٰ هذا رجَّحَ فيه الإخفاء، وقال: وعليه الجمهور.

(٢) المزي قرأ علىٰ ابن الجزري -كما ذكر محقق كتاب المزي-، فيصف كيفية الإظهار عن عدَّة من المشايخ، ثم يصف كيفية الإخفاء، ففي الإظهار يقول: =

إظهار (الميم) عند (الفاء، والواو، والباء)، **ولا يتَّجه إخفاؤها عندهن إلاَّ بأن يُزال مخرجها من الشفة،** ويبقىٰ مخرجها من الخيشوم، كما يُفعل ذلك في النون المخفاة».

قال محمد البقري[١]: «والإخفاء معناه في اللغة: الستر، يقال: اختفىٰ الرجل عن أعين الناس بمعنىٰ: استتر. وفي الاصطلاح: النطق بحرف ساكن عارٍ عن التشديد علىٰ صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنَّة في الحرف المخفىٰ، وتدغم الميم السَّاكنة في ميم مثلها نحو: ﴿وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشۡفِقُونَ﴾.

وتخفىٰ عند الباء نحو: ﴿وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ﴾. وتظهر عند باقي الحروف».

قال ابن غلبون[٢]: «والإخفاء هو: حال بين الإظهار والإدغام».

=

«وقالوا: هذه صفة الإظهار، ولفظ به كلٌّ -أي: كل مشايخه-، فأطبق الشفتين علىٰ الحرف إطباقًا واحدًا».

ثم يؤكد علىٰ كيفية الإخفاء فيقول: «بأن يُزَال مخرجها من الشفة».

(١) غنية الطالبين (ص١٠٥).

(٢) التذكرة (١/ ١٨٨).

قال ابن الباذش[(١)]: «والإخفاء: حال بين الإظهار والإدغام».

قال المرادي[(٢)]: «والتحقيق: أن النون لها مخرجان: أحدهما من الفم، والثاني من الخيشوم، فالمتحركة والساكنة المظهرة: من الفم. والساكنة المخفاة: من الخيشوم، ولا نصيب لها في الفم، وهذا مذهب سيبويه، والأخفش وأصحابهما».

وقال أيضًا: «والإخفاء: حال بين الإظهار والإدغام»[(٣)].

---

(١) الإقناع (ص١٦١).

(٢) المفيد (ص١٨، ١٩، ٧٦)، وانظر شرح شعلة (ص١٠٩)، وتنبيه الغافلين (ص١٠١)، والدقائق المحكمة (ص٤٩)، والمنح الفكرية (ص٤٩)، وفتح الأقفال (ص١٨).

(٣) هذه النصوص تعرف الإخفاء تعريفًا عامًّا، وتصف كيفيته، وهي: أن يترك الحرف مخرجه، ويذهب إلىٰ الخيشوم، سواء في النون الساكنة المخفاة ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾. أو الميم الساكنة المخفاة قبل الباء، أصلية كانت ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. أو منقلبة عن نون ساكنة ﴿أَنۢبِئْهُم﴾. وكما سبق عن ابن الجزري، وابن الباذش، والصفاقسي .. وغيرهم.

فمن زعم أن الميم السَّاكنة المخفاة في حالة الإخفاء أو الإقلاب يخرج عن هذا الأصل العام فقد وهم، لأن هذه النصوص لم تستثن شيئًا من الإخفاءات.

=

....

=

* تنبيه: وأما قول المرعشي: «قلت: فالظاهر أن معنىٰ إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية، بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة ...».

فقوله في أول كلامه «قلت: فالظاهر». يدل علىٰ أن هذا مما ورد علىٰ قلبه، ولم يجده منصوصًا عليه عند أهل الأداء، كما ذكر في مقدمة كتابه «جهد المقل» قال (ص٨، ٤٨) ط. الصَّحابة:

«**ورمزت لبعضهم:**

- فمتىٰ قلت: (قال) بلا ذكر فاعل أو ظرف؛ فالقائل: (علي القاري).
- ومتىٰ قلت: (ذكر) بلا ذكر فاعل أو ظرف؛ فالذاكر: (الجاربردي).
- ومرادي من: (البعض) المعرف باللام: (ابن ابن الجزري).
- وما صدرته (بقلت) أو (أقول) أو (لعل) خاليًا من النقل عن الغير فهو مما ورد علىٰ قلبي -وبالله التوفيق-.
- ومتىٰ ذكرتُ (القُرَّاء): فالمراد منهم السبعة الذين ذكروا في هذه الرسالة.
- ومرادي من (اتفاق القُرَّاء): اتفاق هؤلاء.
- ومتىٰ قلت: (علماء الأداء، وأهل الأداء) فالمراد منهم: علماء هذا الفن: كمكي، وابن المنادي، وأبي عمرو الداني -رحمة الله عليهم-».

ونبه: علىٰ ترك الأدلة العقلية الفلسفية المتمنطقة، كمن قال: «إني أرىٰ النطق بالإقلاب مع إطباق الشفتين أسهل وأيسر من عدم الإطباق، والتجويد جاء لليسر والسهولة»!!

=

* الخـلاصــة:

١ – الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام.

٢ – يجب في حالة الإخفاء أن يترك الحرف مخرجه، ويبطل إعمال العضو سواء في ذلك: «النون، والميم».

٣– مَنْ ذكر مِن العلماء إطباق الشفتين؛ فإنما يقصد الإظهار وليس الإخفاء.

٤ – تعريف أهل العلم للإخفاء بأنه حال بين الإظهار والإدغام، ووصفهم للحرف المخفي «النون والميم» أن يترك مخرجه، ويبقىٰ في الخيشوم إجماع من القراء واللغويين من عصر سيبويه وأبي عمرو إلىٰ يومنا هذا[1].

=

ومنهم من قال أعجب من هذا عندما لم يستطع تطبيق إطباق الشفتين علىٰ تعريفات أهل العلم للإخفاء، فقال: «لو كنت في زمنهم لسَمَّيته إظهارًا بغنَّة»!!!

(١) إلا ما خرج علينا في هذا الأيام من بعض الأفاضل الذين دون أن يشعروا!! نهجوا نهج المعتزلة في رَدِّ النصوص المجمع عليها؛ لأنها تعارض ما في عقولهم وما درسوه في علوم الصَّوتيات المستحدثة!! =

....

=

فكل ما خالف ما اعتقدوه ردوه، فجعلوا علم الدراسات الصوتية لا يخدم علم التجويد والقراءة، وإنما يصطدم معه(*) فزعموا بجرأة منهم أنَّ أهل اللغة والقراءة عَرَّفوا الإخفاء تعريفًا «اعتباطيًّا»!! «جديرًا بالتصحيح»!! «أخفقوا في التعريف»!! «لو استعملوا أجهزتهم الصوتيَّة لعرفوا كيف يُعَرِّفون الإخفاء»!! «ليس الأمر علىٰ حد الوصف الذي وصفوه»!! «لم يستعملوا التعاريف العلميَّة»!!

فكن أخي الكريم سَلفيًّا علىٰ الجادَّة، كما قال ابن الجزري:

فكن علىٰ نهج سبيل السلف   في مجمع عليه أو مختلف

يقول صاحب كتاب «قواعد التجويد والإلقاء الصوتي» من كتاب «مبادئ علم التجويد»: «... فإذا انتهىٰ منه تَمَّ النطق بالحرف الإشمامي الذي رشحته رائحته في النون إلىٰ الأسماع قبل النطق به، أمَّا حالة الإخفاء فإنها لا وجود لها هنا؛ **لذا كان المصطلح اعتباطيًّا، وجديرًا بالتصحيح!! برغم أنه اشترك في استعماله علماء القراءة واللغة معًا من دهر بعيد!!** إن الذين قالوا: إن الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام تركوا من يحاول فهم ذلك، ملزمًا أن يُعَرِّف معنىٰ الإظهار، فإذا عَرَّفه ذهب ليُعَرِّف معنىٰ الإدغام؛ ليرىٰ بعد ذلك حالة الإخفاء بينهما،

(*) قال الدكتور محمد محمد حسين في كتابه «حصوننا مهددة من داخلها» (ص٢١٧):

«الدعوات المفسدة الهدَّامَة كلها علىٰ اختلافها كالعَدَاوة التي شبهها شاعرنا

=

....

=

وهذه البينية علىٰ حرف من الغموض!! ليست له ظلال!! وبهذا تَعَلَّق تعريف الإخفاء علىٰ تعريف شيئين آخرين، **وليس هذا سبيل التعاريف العلمية** ...
وإذا عدنا إلىٰ الإظهار من أجل استجلاء الأمر في معنىٰ الإظهار **وجدناهم أخفقوا في تعاريفهم**... وبذلك ضاعت حقيقة الإخفاء علىٰ مَنْ أراد الاهتداء إليه، بسبب دسِّه بين تعريفين آخرين؛ ولذا أوصوا بعزل النون في هذه الحالة عن مخرجها؛ لتكون سائبة في جوف الفم، وقالوا بوجوب تجافي اللسان عن مخرجها، **ولو علموا أنَّ النون** تميل ميلاً ظاهرًا إلىٰ الحرف الذي يليها، فتشم منه شيئًا؛ **لصَحَّحُوا مواصفات هذه النون؛** ولأدَّىٰ ذلك إلىٰ معرفة القارئ بالهيئة التي يجب أن يكون عليها جهازه الصوتي للنطق، **فيتحاشىٰ ضلال التعبير الذي يقع فيه غالبية المجودين والقراء** ...»!!!

—— . —— . —— . —— . —— . —— . —— . ——

=

القديم (الأخطل) بالجرب (يكمن حينًا ثم ينتشر)، والدَّاعُون إلىٰ هذه الدَّعوَة يَتَسَلَّلون إلىٰ غرضهم في هذه الأيام من باب الدَّعوَة إلىٰ تطوير الدِّراسَات اللغويَّة؛ لكي تَتَمشَّىٰ مع التقدم العلمي الحديث في الدِّرَاسَات اللغويَّة عند الغرب، فيدعون إلىٰ إدخال علم اللغة العام الذي يُسَمِّيه الغربيون(General Limguistics) في برامج الدراسة في أقسام اللغة العربيَّة بالأزهر، **كما يدعون إلىٰ إدخال الدراسات الصَّوتيَّة التي يُسَمِّيها الغربيون** (Phonetics) وهي من فرع دراسات

=

....

=

علم اللغة العام عند الغربيين».

وتحت عنوان «مذكرة في الرَّدِّ علىٰ اقتراح إدخال الدِّراسَات الصوتيَّة والأدب الشعبي في برامج أقسام اللغة العربيَّة بكليات الآداب» يقول (ص٢٢٦):

«والكلام الذي قيل في تحبيذ دراسة اللهجات العاميَّة أو الدراسات الصوتيَّة الحديثة -**وهما صنوان لا يفترقان**- بعضه صادرٌ ممن لا يعنيهم الفُصحَىٰ، ولا يُبالون بها، وهو من خارج المشتغلين بالدراسات العربيَّة، وبعضه ممن توجههم اهتمامات خَاصَّة ترجع إلىٰ تخصصهم الضيِّق في هذه الدِّراسَات في إنجلترا وفرنسا ...».

ويقول (ص٢٢٩): «حين زُرتُ جامعة الرياض بدعوة منها في ربيع الأول (١٣٩٥هـ)، إبريل (١٩٧٥م) وجدت قسم اللغة العربيَّة **يعد لإنشاء معمل للأصوات، ولدراسة اللهجات العاميَّة**، ووجدتُ بين منشورات الجامعة كتابًا لمستشرق بريطاني في لهجات شرق الجزيرة العربية، قامت الجامعة بترجمته ونشره بعد أن استضافت مؤلفه، وأخذتني المفاجأة **حين رأيتُ الدَّاء يَمتدُّ إلىٰ مهد العربيَّة ومنبع الإسلام، ثم تبيَّن لي أن من وراء هذه المشاريع أحد الذين عادوا من إنجلترا مبعوثًا من قسم اللغة العربيَّة** ...»!!!

ويقول (ص٢٣٤): «ثمَّ إنَّ أصحاب هذه الدَّعوَات خطو خطوة جديدة ... لتطبيق أساليب أخرىٰ جديدة في دراسة اللغة العربيَّة ... كما يدعون إلىٰ إدخال الدِّراسَات الصَّوتيَّة ... وهي فرع من دراسات علم اللغة العام عند الغربيين».

ثانيًا: لا فرق في اللفظ بين الإقلاب والإخفاء الشفوي

قال ابن الجزري[١]: «.. وذلك نحو: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾. ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾. ولابد من إظهار الغنَّة في ذلك، فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، **فلا فرق حينئذٍ في اللفظ بين**: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾. ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾. إلاَّ أنه لم يختلف في إخفاء الميم، ولا في إظهار الغنَّة في ذلك، **وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهمٌ**»[٢].

وقال ابن الناظم[٣]: «يعني أنَّ الميم تُخفىٰ عند الباء إذا تحرك ما

---

(١) النشر (٢/ ٢٦).

(٢) **فممن وهم في هذه المسألة**: المرادي صاحب كتاب «المفيد»، والمالقي صاحب «الدر النثير» كما سيأتي مفصلاً (ص٤٧).

(٣) شرح الطيبة (ص٥٦).

قبلها، نحو: ﴿بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾[1]. والإخفاء: حالة بين الإظهار والإدغام، ولابد من الغنَّة معه، **فيلفظ به كما يلفظ بقوله:** ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾. ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾. حالة القلب».

قال الملا علي[2]: «وقلب النونين ميمًا عند ملاقتهما الباء كما قال الشاطبي: **(وقلبهما ميمًا لدىٰ البا)** حال كونها مقرونة بغنَّة، كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من إخفائها لديها مع الغنَّة، كما سبق عن أجلاء أرباب القراءة في نحو قوله: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمۡ﴾. ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾. ﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾».

قلت: فبهذا تعلم خطأ من قال من المعاصرين بأنَّ هناك فرقًا في اللفظ بين الإقلاب والإخفاء الشَّفوي.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) وذلك في باب الإدغام الكبير لأبي عمرو البصري.

(٢) المنح الفكرية (ص٤٨).

ثالثا: اختلاف أهل العلم في الميم الساكنة إذا جاء بعدها باء

اختلف أهل العلم، فقال فريق بالإظهار، والآخر بالإخفاء، وهو الذي عليه العمل الآن.

قال ابن الجزري[١] عند الكلام على الإخفاء الشفوي: «فتظهر الغنَّة فيها إذ ذاك إظهارها بعد القلب في نحو: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾. ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾. وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي إلىٰ إظهارها عندها إظهارًا تامًّا، وهو اختيار مكي القيسي وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكىٰ أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه، قلت: والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، إلاَّ أنَّ الإخفاء أولىٰ؛ للإجماع علىٰ إخفائها عند القلب، وعلىٰ إخفائها في مذهب أبي عمرو

---

(١) النشر (١/ ٢٢٢).

حالة الإدغام في نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾».

قال الفاسي[١]: «وعلة إخفائها عند الباء: كونهما من الشفتين، فالتلفظ بهما مع الإظهار يَشُقُّ».

قال أبو عمرو الداني[٢]: «فإن التقت الميم بالباء نحو: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾. ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾. وما أشبهه، فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها معها .. فقال بعضهم: هي مخفاة لانطباق الشفتين[٣] عليهما كانطباقهما على

---

(١) شرح الشاطبية (١/ ٢٠٦).

(٢) التحديد والإتقان (ص١٦٨).

(٣) هذا تعليل لسبب الإخفاء، وهو: أنَّ الميم والباء مخرجهما بانطباق الشفتين، وليس -كما فهم البعض- وصفًا لكيفية الإخفاء؛ لأن النص يقول: «هي مخفاة لانطباق الشفتين».

وكذلك نص السيوطي في شرح الشاطبية، فقال: «من أجل انطباق الشفتين».

ومثله نص القرطبي، فقال: «هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما» .. وغيرهم.

ولتوضيح هذا نقول -كما هو مفهوم من كلام القرطبي الآتي وهو يعلل سبب ذهابهم للإخفاء-: إنهم لم يذهبوا للإظهار؛ لأن الإظهار من أسبابه بُعد المخرج، وهنا تقارب مخرج الميم والباء، وامتنع الإدغام؛ لأن الميم فيها مزية الغنَّة، فلو أدغمنا ذهبت هذه المزية؛ فاختاروا ولم يَبقَ أمامهم إلا الإخفاء، فكان سبب ذهابهم للإخفاء: أنهما يخرجان من الشفتين، وهذا يشق كما سبق في كلام الفاسي. =

أحدهما. وهذا مذهب ابن مجاهد .. ثم قال: قال أبو الحسين بن المنادي: أخذنا عن أهل الأداء بيان الميم الساكنة عند (الواو، والفاء، والباء) في حُسن من غير إفحاش .. وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء علىٰ تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيتها (باء) في جميع القرآن. قال: وكذلك الميم عند الفاء، وذهب إلىٰ هذا جماعة من شيوخنا، وحكاه أحمد ابن صالح عن ابن مجاهد وبالأول أقول».

=

كما قلنا: اتفاقهما في المخرج كان سببًا للإخفاء، فاللام في كلامهم: «هي مخفاة لانطباق الشفتين»، لها نفس معنىٰ: «من أجل»، كما في نص السيوطي.

فمن قال: إن المعنىٰ مع انطباق الشفتين -من المعاصرين-!! فقد وهم وأغرب، وهذا نص كلام بعضهم بعد أن ساق كلام القرطبي: «هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما».

قال: «وهذا نص صريح أيضًا بإطباق الشفتين، وجاء تسميته في القرن الخامس بالإخفاء»!!!

وكذلك بعد أن ساق كلام الداني: «هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما». قال: «أي: الإخفاء مع الانطباق كما وصفه، وهذا النص لا مجال للتأويل». فانظر كيف فهم كلام أبي عمرو: «هي مخفاة لانطباق». فقال: «أي: مخفاة مع الانطباق».

قلت: وفارق بين «**لام**» التعليل وبين «**مع**» التي للمعية!!

قال القرطبي[١]: «الميم إذا سكنت وبعدها باء وَجَبَ إخفاء الميم معها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾. ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾. ﴿هُم بِهِۦ يُؤۡمِنُونَ﴾. وذلك أنَّ الباء قربت من الميم في المخرج؛ فامتنع الإظهار، واستوتا في أنَّ كل واحدة منهما تنطبق بها الشفتان، فتحقق الاتصال والاستتار، وامتازت الميم عنها بمزية الغنَّة، فامتنع الإدغام، فلم يَبْقَ إلاَّ الإخفاء، وقد اختلف القرَّاء في العبارة عنها، فقال بعضهم: هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما علىٰ أحدهما».

قال العلامة الصفاقسي[٢]: «وتخفىٰ عند الباء إذا سكنت، وسَوَاء كان السُّكون أصليًّا، نحو: ﴿أَم بِظَٰهِرٖ﴾. أم عارضًا نحو: ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾. أم تخفيفًا نحو: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾. ﴿جَزَيۡنَٰهُم بِبَغۡيِهِمۡۖ﴾. علىٰ خلاف بين أهل الأداء: فذهب إلىٰ الإخفاء: ابن مجاهد، والداني، واختاره ابن الجزري، وهو مذهب أهل الأداء بمصر، والشام، والأندلس وسائر البلاد العربية، فتظهر غنتها من الخيشوم كإظهارها بعد القلب نحو: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾. ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾. وذهب جماعة كابن المنادي، ومكي إلىٰ الإظهار،

---

(١) الموضح (١٣٩).

(٢) تنبيه الغافلين (ص٧٨).

وعليه أهل الأداء بالعراق والبلاد الشرقية، والوجهان صحيحان مقروء بهما؛ إلاَّ أن الإخفاء أظهر وأشهر».

قال ابن يالوشة[١]: «وأمَّا الإخفاء مع الغنَّة فيكون عند الباء؛ ولهذا أمر بإخفائها بقوله: (**وأخفين الميم إن تسكن بغنة لدىٰ با**)، وهذا مذهب ابن مجاهد، والداني، واختاره الناظم، ومذهب أهل الأداء بمصر، والشام، والأندلس، وسائر البلاد الغربية، فتظهر غنتها من الخيشوم كإظهارها بعد القلب في نحو: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾. وذهب جماعة كابن المنادي، ومكي إلىٰ الإظهار، وعليه أهل الأداء بالعراق والبلاد الشرقية، والوجهان صحيحان مقروء بهما؛ إلا أن الإخفاء أظهر وأشهر؛ ولذا قال (**علىٰ المختار من أهل الأداء**)».

قال المرادي[٢]: «**أجمع القُرَّاء -إلاَّ من شَذَّ- علىٰ**: أنَّ الميم الساكنة لا تدغم في الباء، ثم اختلفوا هل تظهر أو تخفىٰ علىٰ ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها تظهر ولا تخفىٰ: وإليه ذهب كثير من المحققين، منهم: طاهر بن غلبون، وابن المنادي، والإمام شريح، وبه جزم مكي.

---

(١) الفوائد المفهمة (ص٦٦).

(٢) الموضح (ص٨٧).

والثاني: أنها تخفىٰ: وإليه ذهب قوم، منهم: أبو الحسن الأنطاكي، وأبو الفضل الخزاعي، وروي كل من القولين عن ابن مجاهد.

والثالث: التخيير في إظهارها وإخفائها: ونسبهم بعضهم إلىٰ ابن مجاهد أيضًا ...

ثم قال المرادي: **قلت**: القول بالبيان أشهر، وعليه الأكثر. قال الإمام شريح: وبه قرأت، وبه آخذ. وقال أبو عمرو الداني: قال لي أبو الحسن ابن شريح فيه بالإظهار، ولفظ به، فأطبق شفتيه علىٰ الحرفين إطباقًا واحدًا»[١].

قال المرصفي[٢] **-بعد أن ذكر الوجهين السابقين-:** «وصححهما كذلك شارحو المقدمة الجزريَّة وغيرهم، وعليه فلا وجه لمن منع وجه

(١) هذا وصف للإظهار، والبعض أخذ وصف أهل العلم «فأطبق شفتيه»، وظن أنهم يصفون الإخفاء، فوهم ولم يعلم أن الذي يقول هذا إنما يصف الإظهار، فهو دليل عليه وليس له!!

أمَّا لو أخذ بالإخفاء فلابد للميم أن تترك مخرجها من الشفة، كما سبق بيانه عند ابن الباذش وغيره.

(٢) هداية القاري (ص١٩٥).

الإظهار من غير غنَّة[١]، أو خَطَّأ مَنْ يقول به»[٢].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) وإظهار الميم هنا يكون من غير غنة ظاهرة، مثل قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾. ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم﴾. لأنَّ البعض وهم، وذكر أنَّ فيها غنَّة ظاهرة فانتبه.

لأننا في وقتٍ كُلُّ مَنْ أراد أن يخترع رأيًا لبَّس علىٰ الناس، فقال: وبه قرأتُ علىٰ مشايخي!! فنقول: لابد أن يكون التَّلقِّي عن المشايخ موافقًا لما عليه أهل العلم في مصنفاتهم؛ لأن العلم كتاب وشيخ، فمن زعم شيئًا عن شيخه مخالفًا لأهل العلم؛ فالوهم منه، أو من شيخه، فلو زعم زاعم أنه تَلقَّىٰ عن شيخه مد المتصل عشر حركات، أو تَلقَّىٰ إدغام النون السَّاكنة في العين، أو تَلقَّىٰ قلب النون السَّاكنة عند الباء ميمًا مع الإظهار؛ مخالفًا بهذا اتفاق أهل العلم، فهذا مَردُودٌ عليه ووهم.

(٢) هذه النصوص تبين أنهم اختلفوا في الميم الأصلية بين الإظهار والإخفاء، أمَّا الإقلاب بالغنَّة مع الإخفاء فلا خلاف فيه كما سيأتي؛ لأن بعض المعاصرين وَهِمَ وذكر أن الخلاف فيهما.

رابعًا: إجماع أهل العلم على قلب النون الساكنة أو التنوين إذا جاء بعدهما باء ميمًا خالصة مع الإخفاء وإظهار الغنة «القلب»

قال ابن الجزري: «وقد زلَّ بسبب ذلك قوم! وأطلقوا قياس ما لا يُروَىٰ علىٰ ما رُويَ، وما له وجه ضعيف علىٰ الوجه القوي؛ كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين»(١).

قال الجعبري(٢) في أحكام النون الساكنة والتنوين:

---

(١) النشر (١/ ١٨).

(٢) هو العلامة أبو إسحاق إبراهيم المعروف بالجعبري، وهو متقدم علىٰ ابن الجزري بمائة عام تقريبًا (ت ٧٣٢هـ) وله شرح «كنز المعاني علىٰ الشاطبية»، وله «نظم الدماثة في القراءات الثلاثة»، وشَرَحَه في «خُلاصة الأبحاث شرح نهج القراءات الثلاث»، وهو الذي ننقل منه، فقال في نظمه: «**وأخف في القلب**». نقول هذا لأنَّ البعض زعم أن صاحب «تحفة الأطفال» هو الوحيد الذي ذكر في نظمه الإخفاء مع الإقلاب، وقالوا: إنَّ صاحب التحفة مُتأخِّر، وليس من

«بخلف ورا واللام مع غنَّة حلت

ومع وي هم **وأخف في القلب** واكملا

وقَلبُوهما ميمًا عند الباء، ثم أخفوهما نحو: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾. ﴿خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾. ولما أهمل أكثر المصنفين قيد الإخفاء مع القلب[1] نص عليه بقوله: (واخف في القلب) عنهم»[2].

=

أهل العلم، وسترىٰ في كلام أهل العلم أنهم لم يذكروا قيد الإخفاء؛ لأنه مشهور عند أهل الفنِّ، ولم يذكروه اختصارًا، ومَنْ قال: إنَّ ابن الجزري لم يذكره في المقدِّمة، ولا في الطيبة؛ فليقرأ في نشره، فقد نص علىٰ أنه إجماع، ولم يختلف فيه.

(١) وهذا القلب مع الإخفاء إجماع، ولم يختلف فيه؛ ولذا أهمل بعض المصنفين هذا القيد مثل أبي عمرو الداني، وذلك لشهرته عند أهل الفن، كما في نص النويري: «ولا خلاف في إظهار الغنة، ولا إخفاء الميم في القلب»، وكما في نص ابن الجزري: «للإجماع علىٰ إخفائها عند القلب». وكذلك نص ابن البنا: «اتفقوا علىٰ قلب النون الساكنة ميمًا خالصة وإخفائها بغنة عند الباء». وعند إبراهيم المرغني: «بل حكىٰ أبو علي اتفاق القراء والنحويين عليه». وستأتي نصوصهم كاملة؛ لأن البعض كالمالقي وهم، وظن أنَّ الإقلاب تظهر معه الميم المقلوبة ولا تخفىٰ، وكذلك المرادي ظن أن الإقلاب فيه خلاف مثل الميم السَّاكنة الأصلية؛ ولذلك نبَّه ابن الجزري أنَّ هذا وهمٌ كما سيأتي (ص٤٨).

(٢) خلاصة الأبحاث (ص٨٢).

قال النويري[1]: «**يجب** قلب التنوين والنون الساكنة ميمًا إذا وَقعَا قبل باء، نحو ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾. ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾. ولابد من إظهار الغنَّة معه، فيصير في الحقيقة إخفاء للنون المقلوبة ميمًا، فلا فرق حينئذٍ في اللفظ بين ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾. ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾. **ولا خلاف في إظهار الغنَّة، ولا إخفاء الميم في القلب**».

قال ابن الجزري[2] عند الكلام علىٰ إخفاء الميم الساكنة قبل الباء: «والوجهان صحيحان (الإظهار، والإخفاء) مأخوذ بهما، إلاَّ أنَّ الإخفاء أولىٰ **للإجماع علىٰ إخفائها عند القلب**، وعلىٰ إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: ﴿بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾».

قال ابن يالوشة[3]: «فينقلبان ميمًا خالصة مع الغنَّة، وهذا معنىٰ قوله: (**والقلب عند البا بغنَّة**)، لكن في الحقيقة هو إخفاء الميم المقلوبة لأجل الباء. قال في النشر: فلا فرق حينئذٍ بين: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾. ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾».

---

(١) شرح الطيبة (٢/ ٢٧).

(٢) النشر (١/ ٢٢٢).

(٣) الفوائد المفهمة (ص٦٩).

قال ابن البنا[١]: «القلب: وهو في الباء الموحدة فقط نحو: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ فاتفقوا علىٰ قلب النون الساكنة والتنوين ميمًا خالصة، وإخفائها بغنَّة عند الباء من غير إدغام، وحينئذٍ فلا فرق في اللفظ بين: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ ﴿أَم بِهِۦ جِنَّةُۢ﴾».

قال ابن الناظم[٢]: «أي قلب النون الساكنة والتنوين ميمًا مع إظهار الغنَّة، نحو: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾. **ونبَّه علىٰ الغنَّة ردًّا علىٰ من زعم عَدَمهَا مُتمَسِّكًا بظاهر كلام الشاطبي**».

قال محمد مكي نصر[٣]: «**والمراد هنا**: قلب النون الساكنة والتنوين ميمًا مخفاة قبل الباء الموحدة مع بقاء الغنَّة الظاهرة، **وهذا بإجماع القرَّاء** كما صَرَّح به في النشر».

قال إبراهيم المرغني[٤]: «فإن قلت: يلزم علىٰ ما ذكرت أنه هو الظاهر أن يكون الناظم لم يَنُص علىٰ الإخفاء بعد القلب.

---

(١) إتحاف فضلاء البشر (ص٤٨).

(٢) شرح الطيبة (ص٥٦).

(٣) نهاية القول المفيد (ص١٢٢).

(٤) النجوم الطوالع (ص١١٢).

فالجواب: أنه لم ينص عليه كأكثر المصنفين؛ **لكونه اشتهر بين أهل الفنِّ تقييد القلب بالإخفاء مع الغنَّة؛** لأنه هو المشهور، **بل حكىٰ أبو عليٍّ اتفاق القرَّاء والنحويين عليه** .. وقال ابن الجزري: (**لم يختلف فيه**)».

* الخلاصة:

الإقلاب مع الإخفاء والغنة إجماع لا خلاف فيه، ومَنْ ترك من أهل العلم قيد الإخفاء أو الغنة؛ فذلك لشهرته عند أهل الفن، فالبعض اغتَرَّ بسكوت أهل العلم عن هذا القيد؛ فظن أنه يجوز في الإقلاب الإظهار -كما فهم المالقي-، أو يجوز فيه الوجهان مثل الميم الأصلية قبل الباء -كما فهم المرادي-.

لذلك أهمل ابن الجزري ذكر هذا القيد في «الجزرية» و«الطيبة»، أما في كتابه «النشر» ذكر أنه إجماع لم يختلف فيه.

وكذلك نبه المرغني فقال: إنه لم ينص عليه كأكثر المصنفين لكونه اشتهر بين أهل الفن تقييد القلب بالإخفاء مع الغنة؛ لأنه هو المشهور، بل حكىٰ أبو علي اتفاق القراء والنحويين عليه، وقال ابن الجزري: لم يختلف فيه.

خامسًا: شبهات والرد عليها

* أولاً: انفراج الشفتين:

يقولون: إنَّ لفظ «انفراج الشفتين» لم يرد في كلام أهل العلم!!

نقول:

تعريف أهل العلم للإخفاء، ووصفهم له بأنَّ الحرف يترك مخرجه من الشفة بالنسبة للميم، وأن الإخفاء يحصل عند ترك إعمال العضو، هذا نص بعدم خروج الميم من مخرجها، فأهل العلم وصفوا هذا، فقالوا: لا تخرج الميم من مخرجها (وهو انطباق الشفتين)، وإنما تترك مخرجها، وهو انفراج الشفتين بلطف.

فتمسك المخالف بهذا، وقالوا: هذا اللفظ لم يرد. وطالبوا القائلين به بالإتيان بهذا اللفظ منصوصًا عليه عند المتقدمين من أهل العلم!!

فنقول:

إنَّ القائلين بهذا اللفظ يُوَضِّحُون معنىً أن تترك الميم مخرجها «فلا

مُشاحَّة في الاصطلاح»، والمهم أن نتفق علىٰ أن الميم تترك مخرجها.

*** ثانيًا: لغة العوام:**

قالوا: إنَّ قلب النون السَّاكنة عند الباء ميمًا مع إطباق الشفتين قلب فطري؛ لذلك لو سألنا عاميًّا في الشارع لم يدرس التجويد، ولم يشم رائحته ثمَّ أشممته عطر العنبر؛ لقال: هذا «العمبر». فيطبق شفتيه، ولا يقول: «عنبر». ويفرج الشفتين ويخفي.

ثم قالوا: والعَامَّة تقول: «موجز الأمباء». ولا يقولون: «الأنباء»؛ حتىٰ في اللغة الإنجليزية والفرنسية لا يوجد (N) بعدها (b)، بل يوجد (b – m).

قلت: الله المستعان!! متىٰ كان الدليل يُؤخَذ من اللغة الإنجليزية والفرنسية والعَامَّة، ومن نطقهم!! وهل لو تكلم العَامِّي بأي حكم من أحكام التجويد نطقه مجودًا، فمثلًا إذا قال: «من سيأتي» أو «منديل» الكل بالإظهار، ولم ينطق النون بالإخفاء بغنَّة، وكذلك كلمة «الضالين» مد لازم متفق عليه، هل ينطقها العَامِّي بالإشباع في كلامه؟!! فيقول مثلاً: إن هؤلاء الناس ضالين. ويمد مشبعًا!!

ومع استشهادهم بعَامِّي في الشارع؛ أنكروا علىٰ علماء القراءة واللغة

تعريفهم للإخفاء وأنهم ما استطاعوا أن يعرفوه بأساليب علمية وأخفقوا في ذلك[(١)].

* ثالثًا: يذكرون كلام أهل العلم في كيفية الإظهار، ثم يذهبون هم للعمل به في حالة الإخفاء:

قال في الإقناع:

«وقال لي أبو الحسن بن شريح فيه بالإظهار، ولفظ لي به؛ فأطبق شفتيه علىٰ الحرفين إطباقًا واحدًا».

فهذا واضح أنه وصف للإظهار، فلا يستدل بهذا النص وما شابهه مَنْ أخذ بمذهب الإخفاء؛ لأن صاحب كتاب «الإقناع» حكىٰ -وفي نفس الصفحة- بعده كيفية الإخفاء لمن أخذ به بأن تترك الميم الشفة؛ فوَجَدتُ البعض يستدل بكلامه الأول.

ولم يذكر كلامه في وصف الإخفاء مع أنه في نفس الصفحة من كتاب «الإقناع»[(٢)]!!

---

(١) انظر هامش (١) (ص٢٦).

(٢) الإقناع (ص١١١).

* رابعًا: استدلالهم بكلام المالقي والمرادي ـ رحمهم اللّه ـ:

١ – المالقي:

وقبل إيراد كلام المالقي ننبه على:

١ – ذكرنا فيما سبق (ص٣٩) أن الإخفاء مع القلب إجماع لا خلاف فيه، ومن ترك هذا القيد من أهل العلم إنما تركه لأنه مشهور عند أهل الفن ومتفق عليه.

٢ – أبو عمرو الداني في كتابه «التيسير» لم يذكر هذا القيد اختصارًا؛ لأنه –وكما سبق– متفق عليه، ومشهور بين أهل الفن.

٣– المالقي في كتابه «الدر النثير» وهو شرح لكتاب التيسير لأبي عمرو أخذ من سكوت أبي عمرو عن قيد الإخفاء مع القلب: أن أبا عمرو يقصد الإظهار مع القلب؛ فلذلك عندما وصف المالقي كيفية نطق الميم في حالة الإقلاب قال المالقي: كما تلفظ بالميم في كلمة: «الشمس، والخمر» وأن تطبق الشفتين، ومعلوم أن الميم في «الشمس، والخمر» مظهرة، ليس فيها إخفاء ولا غنَّة ظاهرة.

٤ – مما يؤكد أنه أخذ بالإظهار في الميم المقلوبة: وصف المالقي للميم في حالة القلب بأن تطبق الشفتين، وهذا الإطباق في مصطلح

المالقي يسمىٰ: إظهارًا، كما قال هو نفسه (ص٤٥٣): «لأن الحرف الظاهر لا يمكن حصوله إلا بإعمال العضو المخصوص به فيه». أما عند الإخفاء قال: «**حقيقته**: إنما تحصل عند ترك إعمال العضو».

٥- نبه ابن الجزري علىٰ أن البعض وهم في هذا الباب، فقال في النشر (ص٢/ ٢٦): «إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم، ولا في إظهار الغنة في ذلك -أي: الإقلاب-، وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهمٌ، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء -أي: لمن أخذ بمذهب إظهار الميم الأصلية قبل الباء-».

وإليك ما قاله المالقي وهو يشرح كلام أبي عمرو في «التيسير» (٤٥): «وكذا أجمعوا علىٰ قلبهما ميمًا عند الباء خَاصَّة» قال المالقي (ص٤٤٨) «الدر النثير شرح التيسير»: «**القسم الثالث**: المتفق علىٰ قلب النون الساكنة والتنوين عند الباء خاصة، وجاءت في القرآن متصلة بالنون في كلمة ومنفصلة: فمثالها متصلة: ﴿فَأَنۢبِذۡ﴾ ﴿سُنۢبُلِهِۦ﴾ ﴿أَنۢبَتَتۡ﴾. ومثالها منفصلة: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ ﴿عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾. لا خلاف في لزوم القلب[1] في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها.

(١) نلاحظ أنه لم يذكر الإخفاء ولا الغنة.

وحقيقة القلب هنا: أن تلفظ بميم ساكنة بدلاً من النون الساكنة والتنوين، ويتحفظ من سريان التحريك السريع، ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: (الخمر، والشمس)[١] فتجد الشفتين تنطبقان حال[٢] النطق بالميم، ولا تنفتحان إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل فيها قبل الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم؛ سرىٰ التحريك إلىٰ الميم، وهو من اللحن الخفي الذي ينبغي التحرز منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وليحرز عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة بحول الله -تبارك وتعالىٰ- وهو الهادي والمعين».

نقول: مَن أراد أن يتمسك بكلام ووصف المالقي يلزمه أحد أمرين:

الأول: أن ينظر كيف يلفظ بالميم في «الخمر، والشمس»، ثم يُطبِّق هذا علىٰ الميم في نحو: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ فيكون مظهرًا للميم المقلوبة بغير غنَّة ولا إخفاء!! وهذا لم يقل به أحدٌ.

الثاني: أن ينظر كيف يلفظ بالميم في نحو: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ ﴿أَنۢ

(١) المثالان الميم فيهما مظهرة، فهو يأخذ بالإظهار! وهذا وهم.

(٢) إعمال العضو عند المالقي معناه الإظهار في مصطلحه -كما سبق- وهو الشفتان.

بُورِكَ ﴾. ثم يُطبِّق هذا علىٰ الميم في «الخمر، والشمس»، فتكون الميم في «الخمر، والشمس» بغنَّة ظاهرة!! وهذا لم يقل به أحدٌ.

٢- المرادي:

قال المرادي في كتابه «المفيد»[1] بعد أن ذكر كلام الجعبري في «شرح الشاطبية» في الإقلاب أنه لابد من قيدين: قلبهما ميمًا، وإخفائهما بغنَّة قال: «**قلت**: أمَّا الغنَّة فقد نص مكي علىٰ أنَّ النون السَّاكنة إذا أبدلت ميمًا؛ فالغنَّة لابد من إظهارها ... وأمَّا الإخفاء ففيه نظر[2]، وقد تقدم ما ذكره صاحب الإقناع[3]، والذي يظهر أنَّ النون السَّاكنة إذا أبدلت ميمًا قبل الباء أعطيت حكم الميم[4] الأصلية إذا وقعت قبل الباء في نحو: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾».

---

(١) (ص٧٥).

(٢) تقدم في باب الإقلاب (ص٣٩): أنَّ الإقلاب مع الإخفاء والغنَّة متفق عليه، إجماع لا خلاف فيه.

(٣) صاحب الإقناع ذكر هذا في حكم الميم الأصلية قبل الباء، وليست الميم المنقلبة.

(٤) وقد تَقَدَّم أنَّ الإخفاء إجماع، فهذا يُؤكد ما ذكره ابن الجزري أنه وهم؛ لأن المرادي أخذ بالإظهار في الميم المنقلبة قياسًا علىٰ الميم الأصلية، وأيضًا من أوهام المرادي أنه ذكر في الإقلاب أن الغنة ظاهرة، ثم قال: الإخفاء فيه نظر. وهذا لا يصح أن يكون إظهارًا بغنة؛ ولذلك اتهمه ابن الجزري بالوهم.

=

ثمَّ قال المرادي[1] عند الكلام علىٰ حكم الميم السَّاكنة بعدها الباء، وبعد أن ذكر خلاف أهل العلم فيها بين الإخفاء والبيان قال: «**قلت**: القول بالبيان أشهر وعليه الأكثر ... وقال أبو عمرو الداني: قال لي أبو الحسن ابن شريح فيه بالإظهار، ولفظ لي به فأطبق شفتيه ...».

※ خامسًا:

يذكر أهل العلم سبب ذهابهم لإخفاء الميم الأصلية أو المقلوبة عن نون قبل الباء، فيقولون: لم نذهب للإظهار؛ لأن سبب الإظهار تباعد المخارج، وهنا تقارب المخرج ..

=

قال ابن الجزري في «النشر» (٢/ ٢٦): «... ذلك نحو ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ و﴿مِّنۢ بَعۡدِ﴾ و﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾. ولابد من إظهار الغنَّة في ذلك، فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، فلا فرق حينئذٍ في اللفظ بين: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ وبين: ﴿يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾. **إلاَّ أنه لم يختلف في إخفاء الميم، ولا في إظهار الغنَّة في ذلك، وما وقع في كتب بعض مُتأخِّري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكس عليهم من الميم السَّاكنة عند الباء**، والعجب أنَّ شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكىٰ ذلك عن الداني، وإنما حكىٰ الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار مع ذلك الإخفاء ...».

(١) (ص٨٨).

ثم يقولون: وامتنع الإدغام لأنَّ الميم فيها مزية الغنَّة، فلو أدغمنا ذهبت هذه المزية، فاختاروا ولم يبق أمامهم إلاَّ الإخفاء؛ لأنهما يخرجان بانطباق الشفتين؛ فقال القرطبي: «وذلك أن الباء قربت من الميم في المخرج؛ فامتنع الإظهار، واستوتا في أنَّ كل واحدة منهما تنطبق بهما الشفتان؛ فتحقق الاتصال والاستتار، وامتازت الميم عنها بمزية الغنَّة فامتنع الإدغام ... ثم بعد ذلك قال: «هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما».

وقال أبو عمرو الداني: «هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما علىٰ أحدهما».

وقال السيوطي: «من أجل انطباق الشفتين ...».

فهذا واضح أنَّ اللام هنا للتعليل، وليست لوصف الإخفاء؛ ولهذا وهم بعضهم عندما نقل هذه النصوص، فقال: «هي مخفاة لانطباق الشفتين». فقال: «أي: هي مخفاة مع انطباق الشفتين»!! وفَارِقٌ بين «لام» التعليل و«مع» التي للمَعيَّة.

* سادسًا:

الميم المتحركة إذا جاء بعدها باء -علىٰ تفصيل ليس هذا موضعه- حكمها لأبي عمرو الإخفاء الشفوي، فهو من باب الإدغام الكبير نحو

﴿أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾. ويجوز في الحرف المدغم أن تُجرَىٰ فيه أحكام الرَّوم والإشمام علىٰ تفاصيله المعروفة، فمنع البعض الروم والإشمام في أربع صور، وبعضهم منع الإشمام فقط وهي:

١ – الميم بعدها ميم: ﴿يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾.

٢ – والميم بعدها باء: ﴿أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾.

٣– والباء بعدها باء: ﴿يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾.

٤ – والباء بعدها ميم: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾.

وذكر أهل العلم سبب المنع فقالوا: لأنَّ «الميم والباء» مخرجهما بانطباق الشفتين، فيَتَعَسَّر الإتيان بالإشمام؛ لأنَّ عمل الإشمام يعتمد علىٰ الشفتين؛ ولأنَّ هذين الحرفين يخرجان بانطباق الشفتين، فاستدل البعض بهذا علىٰ أن الإخفاء يكون بانطباق الشفتين، وهذا بعيدٌ ومُتكَلَّف؛ لأن العلماء لم يصفوا كيفية الإخفاء، وإنما يُعَلِّلُونَ صعوبة الإتيان بالإشمام بأنَّ «الميم والباء» مخرجهما بانطباق الشفتين، والإشمام عمله من الشفتين؛ ففيه عُسر ومَشَقَّة.

فيذكرون قول ابن غلبون في «التذكرة»[1]: «وذلك –أي: الإشمام–

(١) (١/ ٩٢).

مُتعَذِّر في الميم مع الميم، والباء مع الباء، من أجل إطباق الشفتين فيهما، وأمَّا الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان ينطبقان معهما».

فهنا ابن غلبون مثل باقي أهل العلم لم يصف الإخفاء، وإنما وصف علة عدم الإتيان بالإشمام.

أمَّا عندما تكلم علىٰ صفة الإخفاء فقال[١]: «والإخفاء هو حال بين الإظهار والإدغام».

ونزيد الأمر وضوحًا بذكر كلام ابن الجزري، فعندما ذكر إخفاء الميم قال: «إنَّ مخرج الميم يَتَحَوَّل من مخرجه»[٢].

أمَّا عند ذكر علة عدم الإتيان بالإشمام فقال[٣]: «ثمَّ إنَّ الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا علىٰ استثناء الميم عند مثلها وعند الباء، وعلىٰ استثناء الباء عند مثلها وعند الميم، قالوا: لأنَّ الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين».

وكذلك أبو شامة[٤] **قال**: «واستثناء هذه الصور الأربع إنما

---

(١) (١/ ١٨٨).

(٢) انظر (ص١٣).

(٣) النشر (١/ ٢٩٧).

(٤) إبراز المعاني (ص١٠٠).

يتجه بعض الاتجاه على مذهب الإشمام للعلة التي ذكرها صاحب التيسير، وهو قوله: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين، أي: تتعسر؛ لأن الإشارة بالشفة، والباء والميم من حروف الشفة ...»[(١)].

ومثله الموصلي[(٢)] **قال:** «لأن الإشارة بالرَّوم والإشمام بالشفة، والباء والميم من حروف الشفة، والإشارة غير النطق بالحرف؛ فيتعذر فعلهما معًا في الإدغام ...».

وقال الضباع[(٣)]**:** «لأنَّ الإشارة بالرَّوم والإشمام بالشفة، والباء والميم وكذا الفاء من حروف الشفة».

فهذا يفهم منه أن هذه الأحرف مخرجها من الشفتين؛ ولذلك يَتَعَذر الإشمام، ولا يوجد أَحَدٌ يُنازع في أن مخرج هذه الحروف من الشفة، ولكن لا يفهم منه أنَّ العلماء يريدون هنا وصف وتعريف الإخفاء، فهؤلاء بحثوا عن كيفية الإخفاء في باب الإدغام الكبير والروم والإشمام، وهذا معيب عند أهل العلم؛ لأنه بحث في غير مَظانِّه.

---

(١) فقول أبي عمرو: «تتعذر من أجل انطباق الشفتين». يفسره أبو شامة بقوله: «تتعسر لأن الإشارة بالشفة؛ ولأن الباء والميم من حروف الشفة».

(٢) شرح شعلة (ص٩٤).

(٣) إرشاد المريد (ص٤٤).

* سابعًا وأخيرًا:

في هذه الآونة هناك فئة تحاول النيل من الأئمة الكبار علماء عصرنا في هذا الفن بلا منازع؛ وذلك حَسَدًا من بعضهم، وجَهلاً من البعض، وما سلم من هذه الفئة العلماء المتقدمون أيضًا!!

وأورد لك بعض مقالاتهم في أهل العلم، والتقليل من قدرهم، والتشكيك في تلقي العلم عنهم، وعلىٰ طريقة دس السم في العسل يذكرون العلماء أولاً بألفاظ التعظيم والتبجيل، ثمَّ بعد ذلك يطعنون فيهم!!

أولاً: طعنهم في العلماء السابقين:

لما عرف علماء اللغة والقراءة، مثل سيبويه، والخليل، ومكي، والداني، وابن غلبون، والجعبري، وابن الجزري، والجمزوري، والقاضي، والزيات، والسمنودي، وعامر عثمان، والمرصفي .. وغيرهم الإخفاء: أنه حالة بين الإظهار والإدغام، وأن يترك الحرف مخرجه، وأجمعوا علىٰ ذلك، ولما كان هذا التعريف مخالفًا لانطباق الشفتين عند الإخفاء الشفوي والإقلاب؛ قال أصحاب إطباق الشفتين عن هؤلاء الأعلام في تعريفهم للإخفاء:

«إن الذين قالوا: إن الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام. تركوا مَنْ

يحاول فهم ذلك ملزمًا أن يُعَرِّف معنىٰ الإظهار، فإذا عَرَّفه ذهب ليعرف معنىٰ الإدغام، ليرىٰ بعد ذلك حالة الإخفاء بينهما، وهذه البينية علىٰ حرف من الغموض ليست له ظلال، وبهذا تعلق تعريف الإخفاء علىٰ تعريف شيئين آخرين، وليس هذا سبيل التعاريف العلمية ... لذا كان المصطلح اعتباطيًّا!! وجديرًا بالتصحيح!! **برغم أنه اشترك في استعماله علماء القراءة واللغة معًا من دهر بعيد**، وإذا عدنا ...»[1].

وقال بعضهم مُتعجبًا من وصف المتقدمين للميم التي بعدها باء بالإخفاء بغنة؛ لأنه يريد إطباق الشفتين، قال: «لو كنت في زمنهم لسميته إظهارًا بغنة»!!!

ويقولون عن الإمام الجمزوري ما نصه: «كان إمام علىٰ أدّه ما هو متمكن»[2]!!

---

(١) انظر (ص٢٧) من هذا البحث.

(٢) الشيخ الجمزوري صاحب «متن تحفة الأطفال»، وصاحب «كنز المعاني بتحرير حرز الأماني»، وشَرْحِه «الفتح الرحماني».

يقول الشيخ عبد الرزاق علي موسىٰ عند تحقيقه لكتاب الجمزوري (ص٩، ١٥):

«... ولكن وجدت تحقيق هذا الأمر في مخطوطة **لأحد العلماء الكبار المحررين**
=

وعن بعض علماء العصر يطعنون في نقلهم وأمانتهم يقولون:

«سألت الشيخ عامر: أنت قرأت بالإطباق أم بالانفراج علىٰ الشيخ همام؟ فكان الشيخ عامر يغير الموضوع حتىٰ قال الشيخ عامر: بالانفراج هي كده بالعقل!! ثم قال هذا القائل: ضع تحت كلمة العقل خطًّا؛ هو القرآن بالعقل ولا بالنقل!!

ثم قال: وسألت الشيخ الزيات؟ فقال: قرأنا علىٰ الشيخ هنيدي بالإطباق، ولكن هي كده بالفرجة!!

وسألت الشيخ إبراهيم السمنودي؟ قال: قرأت علىٰ الشيخ حنفي السَّقا بالإطباق، ولم أقرأ بالفرجة، لكن هي كده. ثم قال: والله هكذا قالوا، وأنا مسئول أمام الله»[1].

=

للقراءات، وهو العلامة الشيخ سليمان الجمزوري، صاحب تحفة الأطفال في علم التجويد ... مما جعل هذا الكتاب أكبر كتاب في تحرير الحرز بالنسبة لغيره من الكتب ...».

أمَّا الجمزوري عند هؤلاء «علىٰ أدِّه، ما هو مُتمَكِّن»!!.

(١) الله المستعان، أمَّا الشيخ عامر فقد توفاه الله -عليه رحمة الله-، وأمَّا الشيخ الزيات -رحمه الله- فأدعوك أن تسمع كلامه بصوته في هذه المسألة مع جلة

=

....

=

من العلماء، مثل الشيخ رزق خليل حبة، والشيخ عبد العزيز القاري، والشيخ إبراهيم الأخضر .. وغيرهم(*)، ولم يَبقَ منهم حيًّا غير الشيخ السمنودي -حفظه الله-، فذهبتُ إليه مع مجموعة من طلبة العلم في يوم الجمعة (٢٦ ربيع الأول ١٤٢٨هـ) (١٤ إبريل ٢٠٠٧)، وهذا مُسَجَّل علىٰ شريط(*)، وسألناه صراحة عن هذا الكلام؟ فقال: «قرأت علىٰ الشيخ حنفي السَّقا بالفرجة وهو الصحيح، أمَّا الإطباق خطأ، وظل يقرأ ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ ثلاث مرات. ثم قال غاضبًا: بالانفراج، بالانفراج».

وسألناه عن الشيخ «أبو حلاوة» فقال: «قرأت عليه بالإطباق».

فلا أدري ما أقول بعد هذا؟!! أين قولهم: أهل الفن قاطبة يقولون بالإطباق؟!! وأين قولهم: إنَّ الشيخ عامر هو الوحيد القائل بها؟!!

أزيد وأقول: قرأتُ -ولله الحمد- علىٰ ما يزيد علىٰ عشرة من المشايخ الأفاضل، وذلك خلال ما يُقَارب عشرين عامًا فما سمعت واحدًا منهم يقول بالإطباق، ومَنْ قال به منهم الآن؛ فقد تغيَّر بعدما سمع أقوال هؤلاء وصَدَّقهَا.

❋ فأما الشيخ عبد الحليم بدر عطا الله -رحمه الله-: فقد قرأتُ عليه، وأجازني بحفص، وقرأت عليه العشر الصغرىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ﴾.

❋ —— ❋ —— ❋ —— ❋ —— ❋ —— ❋ ——

(*) موقع الدكتور محمد شرعي: (http://www.sharei.net)

=

....

=

ثمَّ توفي، وقمت على تغسيله ودفنه (١٩١٦-١٩٩١م).

- وقرأ الشيخ عبد الحليم على الشيخ عامر عثمان، وعلى الشيخ حسن المري عن الزيات.

* **الشيخ إبراهيم عطوة عوض -رحمه الله-:** أجازني بالعشر الصغرى وبرواية حفص من الطيبة (١٩١٧-١٩٩٦م).

- وقرأ الشيخ إبراهيم عطوة على الشيخ عبد الفتاح هنيدي، عن المتولي.

- وعلى الشيخ الضباع.

- وعلى الشيخ محمود عميرة، عن خلف الحسيني، عن المتولي.

* **والشيخ عبد العزيز عبد الحفيظ سليمان -رحمه الله-:** أجازني بحفص، وقرأت العشر الصغرى جمعًا إلى أول الحجر (١٩٣٩-٢٠٠٢م).

- وقرأ الشيخ عبد العزيز عبد الحفيظ على الشيخ الزيات.

- وعلى الشيخ سليمان مراد.

* **والشيخ أحمد مصطفى أبو حسن -حفظه الله-:** أجازني بالعشر الصغرى والكبرى (١٩٢٢م).

- وقرأ الشيخ أحمد مصطفى أبو حسن على الشيخ علي بن علي عيسى جمعة.

- وعلى الشيخ الزيات.

- وعلى الشيخ محمود الفحل، عن محمد المغربي التونسي.

* **والشيخ سعد أبو طالب -حفظه الله-:** أجازني بقراءة ابن كثير.

=

....

=

- وقرأ الشيخ سعد أبو طالب علىٰ الشيخ سيد محمد هيكل، عن إبراهيم المغربي، عن حسن بدير الجريسي.

- وعلىٰ الشيخ عبد المنعم حسن الخيال، عن محمد علي خلف الحسيني، عن والده خلف الحسيني شيخ المقارئ.

*** والشيخ صالح الشيمي -حفظه الله-:** أجازني بالعشر الكبرىٰ (١٩٤١م).

- وقرأ الشيخ صالح الشيمي علىٰ الشيخ خليل حسني زيدان، عن الشيخ عبد العزيز مصطفىٰ أحمد الشهير بالسحار.

- وعلىٰ الشيخ عبد الحكيم عبد اللطيف، عن الشيخ الزيات.

*** والشيخ عبد الباسط هاشم -حفظه الله-:** أجازني بحفص، ونافع، والعشر الصغرىٰ (١٩٢٨م).

وقرأ الشيخ عبد الباسط علىٰ الشيخ أحمد عبد الغني عبد الرحيم، عن الشيخ محمود عثمان، عن الشيخ الكراك والإمام المتولي.

- وعلىٰ الشيخ مصطفىٰ حسن سعيد عن الشيخ شمروخ محمد شمروخ، والشيخ عبد المجيد الأسيوطي، وكلاهما عن المتولي والكراك.

*** والشيخة أم السعد نجم بالإسكندرية -رحمها الله-:** أجازتني بقراءة عاصم، وابن عامر، والعشر الصغرىٰ (١٩٢٥-٢٠٠٦م).

- وقرأت الشيخة أم السعد علىٰ الشيخة نفيسة، عن عبد العزيز كحيل، عن محمد سابق، عن خليل المطوبسي.

=

وعن الشيخ عبد الفتاح القاضي قالوا: «والعجب في الشيخ القاضي كيف سكت عن هذه الفرجة!!».

يقولون عن الشيخ عامر عثمان: «فإنه تعصب للقول بالفرجة، **وأجبر عليها القراء** ... فلو كان الشيخ حيًّا ورأىٰ هذه النصوص **التي لا أشك أنه لم يطلع عليها!!** لرجع عن قوله هذا، فما بال أتباعه وقد رأوها لا يرجعون، **ويَتَمسَّكون برأي قد تَبيَّن فساده** ... أجمع أهل الفن قاطبة!! علىٰ أن أول قائل بالفرجة بين الشفتين عند القلب والإخفاء هو: العلامة عامر بن السيد عثمان ... ولم يكن الشيخ قائلاً بالفرجة في بداية أمره، ولم يَتَلقَّها عن شيوخه ... **حتىٰ طرأ عليه التعديل** في آخر عمره!! **ثم تَعَصَّب لرأيه،** وقام علىٰ نشره بكل وسيلة!! إذا علمت

=

- وقرأ الشيخ عبد العزيز كحيل أيضًا علىٰ الشيخ عبد الله عبد العظيم الدسوقي، عن الحدادي، عن إبراهيم العبيدي.

* **وقرأت بعضًا من القرآن والقراءات علىٰ كل من:** الشيخ عبد الحكيم عبد اللطيف -حفظه الله-، والشيخ عبد الرزاق البكري، والشيخ عبد الله الجوهري، والشيخ محمد قطب الفرماوي -رحمهم الله- فلم أسمع أحدًا منهم قال بالإطباق.

ذلك فكلام العلامة عامر عثمان رضي الله عنه مردود ...»[(١)] !!!

وعن الشيخ الزيات قالوا: «قال العلامة الزيات: لم نعهد ذلك -يعني: الفرجة بين الشفتين- في مشايخنا، ولم نكن نسمع عنه من قارئ معتبر من قراء الأزهر، ولا أعرف أحدًا قال به إلاَّ بعض المعاصرين»[(٢)].

ومنهم من طاف مشارق الأرض ومغاربها فقال: «... لكن مشايخ الأرض قاطبة في مصر، والشام، وشرق البلاد الإسلامية وغربها كلهم يطبقون»[(٣)].

---

(١) أين الأدب مع العلماء؟!! فلحوم العلماء مسمومة، والشيخ عامر عثمان جبل العلم في عصرنا «طرأ عليه التعديل»!! «تعصب للقول بالفرجة»!! «كلامه مردود»!! «ولم يتلقها عن شيوخه»!! «يتمسكون برأي قد تبين فساده»!! «أجبر القُرَّاء عليها»!! «هذه النصوص لم يطلع عليها»!! ما هذا الأدب مع العلماء؟!!! بعض من قال هذا الكلام ما عاصر الشيخ ولا رآه.

(٢) أحلتك قبل قليل علىٰ سماع كلام العلامة الزيات بنفسه.

(٣) **يقول صاحب كتاب «فتح العلي المجيد» (ص٤٩):** «لكن الأكثرون علىٰ خلاف ذلك -أي: الأكثرون علىٰ الفرجة- كما نلاحظ ونسمع اليوم في أكثر البلاد الإسلامية من مشايخ ومقرئين وغيرهم، وهل هذا الجم الغفير من المسلمين أخطئوا الصفة الصحيحة للإخفاء الشفوي مع اختلاف بلدانهم ومشايخهم =

وبعد: فهذا ما استطعت جمعه في هذا البحث[١]، أسأل الله القبول والإخلاص في السر والعلن؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه ..

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه:

أبو حاتم

أحمد بن حامد بن عبد الحافظ آل طعيمة المصري

القاهرة - الجمعة (١٣/٥/٢٠٠٧)

هاتف: ٠١٠٢٨١٧٩٩٣

=

الذين نقلوا عنهم، وأنا لم أتلقَّ بالإطباق الكامل للشفتين عن أحد من شيوخي، سواء كانوا في مصر، أو الشام، أو باكستان، أو الهند»!! فأين قولهم: «أهل الفن قاطبة»!! «ومشارق الأرض ومغاربها على الإطباق»!!

(١) **تنبيه:** كل النقولات السابق ذكرها أصلها موجود لَدَيَّ؛ سواء أشرطة مسموعة بصوتهم، أو من كتبهم.

المصادر والمراجع

١ – **أبحاث في علم التجويد:** تأليف د/ غانم قدوري الحمد، دار عمار – عمان.

٢– **إبراز المعاني:** تأليف أبي شامة الدمشقي (٦٦٥هـ)، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة الحلبي – مصر.

٣– **إتحاف فضلاء البشر:** تأليف شهاب الدين الدمياطي (١١١٧هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.

٤ – **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد:** تأليف علي محمد الضباع، مكتبة محمد علي صبيح – مصر.

٥ – **الإقناع في القراءات السبع:** تأليف أبي جعفر أحمد بن علي المعروف بابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٦- **الأنوار البهية:** تأليف عبد الباسط هاشم، مكتبة الصحابة - مصر.

٧- **التحديد في الإتقان والتجويد:** تأليف أبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)، تحقيق غانم قدوري حمد، دار الأنبار - العراق.

٨- **التذكرة:** تأليف ابن غلبون (ت٣٩٩هـ)، تحقيق أيمن رشدي سويد، مكتبة التوعية الإسلامية - مصر.

٩- **التيسير:** تأليف أبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)، جمعية المستشرقين الألمانية- أوتو برتزل - إستنابول مطبعة الدولة (١٩٣٠م).

١٠- **الدر النضيد:** تأليف البرلوي، مكتبة قرطبة - مصر.

١١- **الدر النثير والعزب النمير شرح كتاب التيسير:** تأليف عبد الواحد ابن محمد بن علي المالقي (٧٠٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض. شارك في تحقيقه: أحمد عيسىٰ المعصراوي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت

١٢- **الدقائق المحكمة:** تأليف زكريا الأنصاري، مكتبة الحلبي - مصر.

١٣- **الرعاية:** تأليف مكي القيسي، تحقيق جمال محمد شرف، مكتبة الصحابة - مصر.

١٤- السمنوديات: تأليف إبراهيم شحاتة السمنودي، مكتبة أولاد الشيخ - مصر.

١٥- الصوارف عن الحق: تأليف حمد بن إبراهيم العثمان، دار الإمام أحمد - مصر.

١٦- الطرازات المعلمة: تأليف عبد الدائم الأزهري (٨٧٠هـ)، تحقيق عبد الرحمن بدر، مكتبة الصحابة - مصر.

١٧- العميد: تأليف علي بسة، المكتبة الأزهرية - مصر.

١٨- العنوان: تأليف أبي طاهر إسماعيل خلف الأنصاري (٤٥٥هـ)، تحقيق زهير زاهد- خليل العطية، دار عالم الكتب - بيروت.

١٩- الفتح الرحماني: تأليف سليمان الجمزوري، تحقيق عبد الرزاق علي موسىٰ، مكتبة بيت الحكمة - مصر.

٢٠- الفصول المؤيدة: تأليف أبي الفتح المزي (٩٠٦هـ)، تحقيق جمال السيد الرفاعي، مكتبة أولاد الشيخ - مصر.

٢١- الفوائد التجويدية: تأليف عبد الرزاق علي موسىٰ، دار الضياء، مصر.

٢٢- الفوائد المسعدية: تأليف عمر المسعدي (١٠١٧هـ)، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ - مصر.

٢٣- الفوائد المفهمة: تأليف ابن يالوشة (١٣١٤هـ)، تحقيق جمال فاروق الدقائق، مكتبة الآداب - القاهرة.

٢٤- الكشف: تأليف مكي القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق محيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة - السعودية.

٢٥- المفيد: تأليف المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق جمال شرف، مكتبة الصحابة - مصر.

٢٦- المنح الفكرية: تأليف ملا علي القاري، مكتبة الحلبي - مصر.

٢٧- الموضح في التجويد: تأليف عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ)، تحقيق جمال شرف، دار الصحابة - مصر.

٢٨- النجوم الطوالع: تأليف إبراهيم المرغني، ط. المكتبة العتيقة.

٢٩- النشر: تأليف ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٠- الوافي: تأليف عبد الفتاح القاضي، الجهاز المركزي للكتب.

٣١- تحبير التيسير: تأليف ابن الجزري، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٢- تنبيه الغافلين: تأليف النوري الصفاقسي (ت١١١٧هـ)، دار الثقافة الدينية - مصر.

٣٣- **جهد المقل**: تأليف محمد بن أبي بكر المرعشي (١١٥٠هـ)، تحقيق جمال شرف، مكتبة الصحابة - مصر.

٣٤- **حصوننا مهددة من داخلها**: تأليف د/ محمد محمد حسين، الطبعة الثانية عشر، دار الرسالة - السعودية.

٣٥- **خلاصة الأبحاث**: تأليف أبي إسحاق إبراهيم الجعبري (٧٣٢هـ)، تحقيق أبي عاصم المراغي إبراهيم نجم، مكتبة الفاروق - مصر.

٣٦- **سراج القاري**: تأليف ابن القاصح، مكتبة الحلبي - مصر.

٣٧- **شرح الطيبة**: تأليف أبي القاسم النويري (٨٥٧هـ)، تحقيق جمال شرف، مكتبة الصحابة - مصر.

٣٨- **شرح شعلة**: تأليف محمد الموصلي (٦٥٦ هـ) المكتبة الأزهرية- مصر.

٣٩- **شرح طيبة النشر**: تأليف ابن الناظم (٨٥٩هـ)، الإدارة العامة للمعاهد - مصر.

٤٠- **غنية الطالبين**: تأليف محمد البقري (ت١١١١هـ)، تحقيق فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ - مصر.

٤١- **فتح العلي المجيد**: تأليف فؤاد جابر عبد السلام، مكتبة المورد - مصر.

٤٢- فتح الوصيد: تأليف علم الدين السخاوي (٦٤٣هـ)، تحقيق مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد - السعودية.

٤٣- كيف يُتلىٰ القرآن: تأليف عامر السيد عثمان، مكتبة الحلبي - مصر.

٤٤- مبادئ علم التجويد: تأليف نبيل عبد الحميد، مكتبة الفاروق الحديثة - مصر.

٤٥- نهاية القول المفيد: تأليف محمد مكي نصر، مكتبة الحلبي - مصر.

٤٦- هداية القاري: تأليف عبد الفتاح المرصفي، مكتبة الحلبي - مصر.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات